الكلية	العلوم الإسلامية
القسم	الفقه وأصوله
المادة باللغة الانجليزية	Syntax
المادة باللغة العربية	النحو
المرحلة الدراسية	الثالثة
اسم التدريسي	أنس عبد المجيد حماد
عنوان المحاضرة باللغة الانجليزية	Addition
عنوان المحاضرة باللغة العربية	الإضافة
رقم المحاضرة	١٠
المصادر والمراجع	شرح بن عقيل على ألفيّةِ ابن مالك/ابن عقيل
	أوضح المسالك إلى ألفيّةِ ابنِ مالك/ابن هشام الأنصاري.
	معاني النحو/ فاضل السامرائي
	نحو العربيّة عبد اللطيف الخطيب/سعد مصلوح.

محتوى المحاضرة

الإضافة

الإضافة نسبة اسم إلى اسم آخر، وإسناده إليه نحو: هذا كتابُ هندٍ، وقلمُ خالِدٍ، وإذا أريد إضافة اسم إلى آخَر حُذفَ ما في المضاف من تنوين في الاسم المفرد المعرب النكرة وجمع التكسير، نحو كتابُ الطالب، وأموالُ زيد، إذ كان (كتابٌ وأموالٌ) يلحقها التنوين آخِرًا، ونونٍ تلي الإعرابَ وهي نونُ التثنية أو نونُ الجمع، ويجَرُّ المضافُ إليه، فتقول: هذانِ والدا زيدٍ وهؤلاء بنوه، واختُلف في الجارّ للمضاف إليه، فقيل: هو مجرور بحرف مقدر وهو (اللام) أو (مِن) أو (في)، وقيل: هو مجرور بالمضاف، وهو الصحيح من هذه الأقوال، ثم الإضافة تكون بمعنى اللام عند جميع النحويين، وزعم بعضهم أنها تكون أيضا بمعنى (مِن) أو (في). وضابط ذلك أنّه يتعيّن تقدير: (مِن) إن كان **المضاف إليه جِنسا للمضاف**، نحو: هذا ثوبُ حَريرٍ وخاتمُ حديد، والتقدير: هذا

ثــوبٌ مِــن حريــر وخــاتمٌ مــن حديــد، ومــن ذلــك قولُــه تعــالى: {أُحِلَّــتْ لَكُــم بَهِيمَــةُ الْأَنْعَــامِ إِلَّا مَــا يُتْلَــىٰ عَلَيْكُمْ}، وقوله: {كانَتْ لَهُم جَنّاتُ الفِردَوسِ نُزُلًا}.

ويتعــين تقــدير: (فــي) إن كــان المضــاف إليــه ظرفــا واقعــا فيــه المضــاف، نحــو: قِيــامُ الليــلِ يزيــدُ المــؤمنَ نــورًا ، أي: قِيــامٌ فــي الليــل، ومنــه قولــه تعــالى: {لِلَّــذِينَ يُؤْلُــونَ مِــنْ نِسَــائِهِمْ تَــرَبُّصُ أَرْبَعَــةِ أَشْــهُرٍ} وقوله تعالى: {بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ}.

فــإن لــم يتعــين تقــدير (مِــن) أو (فــي) فالإضــافة بمعنــى: (الــلام) نحــو: هــذا أبــو زيــدٍ وهــذه يــد عمروٍ، أي: أبٌ لِزيد ويدٌ لِعمرو. ومن ذلك قولُه تعالى: {غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ}.

أنواع الإضافَة:

قبــل الــدخول فــي نــوعي الاضــافة لا بــد مــن ذكــر الاضــافة مــن حيــث التعريــف والتخصــيص وهذه الاضافة -المعتبر فيها المضاف إليه- نوعان:

أحــدهما: إضــافة تخصــيص، وهــو إضــافة النكــرة إلــى النكــرة، مثــل: كتــابُ طالــب، وغــلامُ امــرأةٍ، فــالنكرة تفيــد التخصــيص، ومعنــى التخصــيص تقليــل الاشــتراك، فــ (غــلام) أعــم مــن (غــلام امــرأة) فبالإضــافة قــلَّ الاشــتراك بعــد أن كــان يشــمل كــل غــلام، ومثلهــا لــو قلنــا: كتــاب فهــو يشــمل كــلَّ مــا يمكــن تســميته بكتــاب، ويقــلّ الاشــتراك عنــدما قلنــا: كتــاب طالــب، فقــد اختــص بالطالــب، وخــرج كــل مــا لــيس كونه طالبا، كالعالم والمؤلف والمالك والبائع والمشتري، وغيرها مما يجعله متعينا أكثر.

والآخــر: إضــافة تعريــف، وهــو تعيــين النكــرة بتعريفهــا، ونســبتها إلــى غيرهــا، فكتــاب طالــب فــي المثال السابق، ستكون: كتاب الطالب، فتعينت نسبة الكتاب الى طالب متعين.

والاضافة من حيث حالُ المضاف نوعان كذلك:

أحدهما: **الاضافة المَحْضَة**: وهي الاضافة التي يكون المضاف فيها اسمًا جامدا، أي: أنه ليس من أسماء الفاعلين أو المفعولين، ولا من الصفة المشبهة، ولا اسم التفضيل.

كما يشترط فيه كذلك ألا يكون مصدرًا.

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ طَعَامُ الأثِيمِ﴾. وفي الحديث: «**بيوتُ اللهِ في الأرض المساجد**». ويُستفاد من هذه الإضافة اكتسابُ المضافِ التعريفَ إذا أُضيفَ إلى معرفةٍ كما في الآية والحديث. أما إذا أضيف الاسم

إلى نكرة فإنّه يكتسب من المضاف إليه التخصيص كقوله تعالى: ﴿**والمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِن كُلِّ بابٍ**﴾. وفي الحديث: «**زكاةُ الفِطرِ صاعُ تَمرٍ**».

وتسمى هذه الإضافة: محضة، ومعنوية، وحقيقية، فهي معنوية؛ لأنّ فائدة الإضافة راجعة إلى المعنى، وهي حقيقية؛ لأنّ الغايةَ منها إثباتُ نسبةِ المضاف إلى المضاف إليه على الحقيقة، وهذا هو الغرض الأصلي من الإضافة، وهي محضة، لأنّ المراد فيها إثبات العلاقة بينهما على نية ثبات الاتصال. والمضاف يتعرف بالمضاف إليه، سواء أضيف إلى مفرد أم جملة، ومن الإضافة إلى الجملة قولنا: (جئتُ يومَ سافرَ مُحمدٌ)، أي: جئت يوم سفرِ محمد، وهو معرفة.

والأخرى: الاضافة غيرُ المحضة: وهي التي يكون فيها المضاف مصدرًا، أو **وصفًا عاملًا فيما بعدَه**، أي: أنّه من أسماء الفاعلين، أو المفعولين، أو الصفات المشبهة ،أو اسم التفضيل:

١ - إضافة اسم الفاعل والمفعول إلى معمولهما: ويضافانِ إذا كانا دالَّيْنِ على الحال أو الاستقبال نحو: {**رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِن ذُرِّيَّتِي**}، وقوله: {**فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا**}، ومن اسم المفعول قولنا: (**دينُ اللهِ مرفوعُ الرايةِ** إلى يوم القيامة)، فإن كانا للمُضيّ فإضافتُهما مَحضَة، نحو: (هو ضاربُ خالدٍ أمسِ).

٢ - إضافة صيغ المبالغة وإضافة الصفة المشبهة مطلقا إلى معمولها، ومنه قولُ الخنساء:

حَمّالُ ألويَةٍ هَبّاطُ أودِيَةٍ ... شَهّادُ أندِيَةٍ للجَيشِ جَرّارُ

ومن الصفة المشبهة قولُه تعالى: {**اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**}، وقول الخنساء:

جَلْدٌ جَميلُ المُحَيّا كامِلٌ وَرِعٌ ... وللحروب غدَاةَ الرَّوعِ مِسعارُ

٣ - ويلحق بهذا المصادر إذا كانت بمعنى اسم الفاعل أو المفعول، نحو (قيد الأوابد)، أي: مُقيِّد الأوابد.

ملاحظة: المضاف إضافةً غيرَ مَحضة **نكرة**، وإن كان مضافًا إلى معرفة كقوله تعالى: {**هَدْيًا بَالِغَ الكَعبَةِ**}، فبالغ الكعبة نكرة، ولذا وصف بها النكرة وهو (هَدْي)، وكذا (مررت برجل طويل القامة) فطويل القامة نكرة ولذا وصفت بها النكرة.

وهذه الإضافة لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا، بخلاف المحضة. أما أنها لا تفيد تعريفا، فلأنها تصف النكرات، كقولك (مررت برجلٍ حَسَنِ الوَجهِ) وأما أنّها لا تفيد تخصيصا، فلأن التخصيص كان قبل الإضافة، فقولك (هو ضاربُ خالدٍ) أصله (هو ضاربٌ خالدًا) ثم أضفته إلى مفعوله،

وكذلك (هو حسنُ الوجهِ) أصله (هو حسنٌ وجهُهُ) ثم أضيفته، فالتخصيصُ حاصل قبل الإضافة، وهي لم تُكسِبهُ تَخصيصًا جديدًا، وإنما هي تفيد التخفيف أو رفع القبح كما يقول النحاة.

فقولك (هو ضاربُ خالدٍ) أخفُّ من (هو ضاربٌ خالدًا) وذلك لحذفِ التنوين منه، وأما رفع القبح فنحو: (هو حسنُ الوجهِ) فإنك إما أن تقولها برفع الوجهِ، أو نصبِه او جرّه فإذا رفعتَ الوجه وقلت: (محمد حسنٌ الوجهُ) لم يكن ثمةَ ضميرٌ في الخبر يعود على الموصوف (محمد) لأن الخبر أخذ مرفوعه الظاهر، وهو (الوجه) فلا يرفع ضميرًا وظاهرا، وإذا نصبته فقلت (محمد حسنٌ الوجهَ) كنتَ أجريت الوصف القاصِرَ، مجرى المُتَعَدّي، وفي الجرّ تخلص من هذين، فضلًا التخفيف بحذف التنوين.

أحكامٌ تتعلقُ بالإضافة:

أوّلًا: الأسماء المُوغَلة في الإبهام:

يذكر النحاة أنّ ثمةَ أسماءً موغَلَةً في التنكير لا تَتعرّف بالإضافة إلى المعرفة، نحو (غير، ومثل وشبه وسوى)، فقولك (مررت برجل غيرِك) (غير) فيه نكرة، وكذلك: مررت برجل مثلِك وشبهِك، مثل وشبه فيه نكرتان وإن كانتا مضافَتَين إلى معرفة بدليل أنك وصفت بهما النكرة قال تعالى: **{أم لهم إلَهٌ غيرُ اللهِ}**، وقال: **{حتى تَنكِحَ زوجًا غَيرَهُ}**، فـ (غير) في هذه كلها نكرة لأنّها وُصِفَت بها النكرة، وكذلك (مثل) في نحو قولك: (مررت برجل مثلك) ومررت برجل مثل الأسد.

وسرّ ذلك أنّ هذه الكلمات تفيد العموم فقولك (مررت برجل غيرك) (غيرك) فيه عامة في كل الأشخاص الذين هم سواك، فقد يكون قد مرّ بخالد أو بحسن أو سعد أو محمد أو رجل آخر غير معلوم، وهي بهذا المعنى نكرة ولا شك. فإن أردت بـ (مثلك) الإجراء على أمر متقدم حتى يصير معناه: المعروف بشبهك لم يكن إلا معرفة فتقول على هذا: (مررت بزيد مثلِك) كما تقول: مررت بزيد أخيك، ومررت بزيد المعروف بشبهك، ومثل ذلك في الوجهين مررت برجل شبهك، ومررت برجل نحوك، فأما مررت برجل غيرك، فلا يكون إلا نكرة لأنه مبهم في الناس أجمعين، فإنما يصح هذا ويفسد بمعناه.

وكذلك لو قلت (مررت برجل مثلك) فأوجه الشبه متعددة، فقد يكون مثلك في الطول، أو في اللون، أو في الذكاء، أو في القوة، أو في الجود، أو في غير ذلك من أوجه الشبه فلا ينحصر

بشخص معين. فهذه كلمات تفيد العموم لا تنحصر فيها أوجه المغايرة والمشابهة فلذلك كانت نكرات.

ثانيا: إضافة المترادِفَين والصفة والموصوف:

ذهب الجمهور إلى عدم جواز إضافة المترادفين كـ(ليثُ أسدٍ) و (قمحُ بُرٍّ)، فإن جاء ما ظاهرُه ذلك أُوِّلَ، كإضافة الاسم إلى اللقب، كـ(سعيدُ كُرْزٍ) و (خالدُ رَأسٍ)؛ لأنهما اسمان لمسمىً واحد، وكإضافة العام إلى الخاص، كـ(يومُ الخميس) و (عِلمُ النحوِ)؛ لأن الخميس يوم، والنحو علم، فهو من باب إضافة الشيء إلى نفسه، فأولوا المضاف بمسمى، أي: مُسمى كرز، ومسمى الخميس.

كما لا يجوز عندهم إضافة الموصوف إلى صفته وبالعكس، فلا يقال: (رجلُ قائمٍ) ولا (غلامُ ضاحكٍ)، وما ورد من ذلك مؤول على تقدير مضاف إليه محذوف، وهو الموصوف بتلك الصفة نحو قوله تعالى: {حَبَّ الحَصيدِ} و {لَدارُالآخِرةِ خَيرٌ} و {بجانب الغَربيِّ} فهو على تقدير حَبّ الزرع الحَصيد، ودار الحياة الآخرة، وجانب المكان الغربي.

وأجاز الكوفيون إضافة كل ذلك بشرط اختلاف اللفظين فيقال: عندهم: (رجلُ جالسٍ) و(ليثُ أسدٍ) ونحوهما.

ثالثا: اكتساب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف إليه:

قد يكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير، والتأنيث بشرط أن يكون المضاف صالحًا للحذف، وإقامةِ المضاف إليه مَقامه، أو أن يكون المضاف كل المضاف إليه أو بعضه أو كبعضه، نحو قول الأعشى:

وتَشرَقَ بالقَولِ الذي قَدْ أَذْعْتَهُ ... كَما شَرِقتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

فـ(صدر) مذكر، غير أنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه؛ لأنّه جزء منه، وقال تعالى: {فَظَلَّتْ أعْناقُهُم لَها خَاضِعِينَ}، فأخبر عن الأعناق وهي مؤنثة بقوله: {خاضعين} وكان القياس أن يقول (خاضعة) ولكنّه عاملها معاملة المذكر، وذلك لأن المضاف إليه مذكر والأعناق جزء منهم. وقال أيضًا: {وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ من خَرْدَل أَتَيْنَا بِهَا}، فَقَالَ {إِن كَانَ} ثمَّ قَالَ {أَتَيْنَا بِهَا} لتأنيث الْحبَّة لِأَن المثقال من الْحبَّة، وَقَالَ و {وَإِن كَانَ مِثْقَال حَبَّة} فَذكّر لتذكير {مِثْقَال}، ومنه قولُ جرير:

وجاء في كلامهم: (ذَهَبتْ بعضُ أصابِعِهِ).

فإن لم يكن المضاف صالحا للحذف، ولا كُلًّا أو بَعضًا، أو كَبعضٍ لم يَجُز، فلا تقول: (جاءت غلامُ زينبَ) ولا (ذهبت ابنُ فاطمة). وإنما يحسن ما ذكرناه إذا كان يؤدي معنىً لا يؤديه الأصل.

أمّا التوسعُ في المعنى، فهو أن يُجرى حكم المضاف إليه على المضافِ في التذكير والتأنيث لإنّه يُراد بذلك أن ينتظِمَهما معًا في الحكم، ولا يَخص المضافَ وحده بِه. فمن المعلوم أنّك إذا قلت: (جاء غلامُ سَعيد) كان المجيءُ للغلام وحده، ولكن إذا قلت: (أفنَتنا تَتابُعُ السّنينَ) كان في تأنيثِ الفعل إشارةٌ إلى أنّك تُريدُ السّنينَ أيضًا فكأنك قلت: (أفنتنا السّنون وتتابعها) وهذا توسع في المعنى، لأنه كسبُ معنيين في تعبير واحد. ومن ذلك قوله تعالى: **{فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُم لَهَا خَاضِعِينَ}**، فإنه ذكّر ولم يقل: خاضعة، وذلك لأنّه لا يُريد خضوع الأعناق فقط، بل خضوع أصحابها أيضًا فقدم (الأعناق) للإسناد، ولكنه أخبر عن المضاف إليه فجمع المعنيين بذلك.

وكذلك قول الشاعر (تواضعت سور المدينة) فإنه لم يقل (تواضع سور المدينة) ولا شك أن الشاعر مضطر إلى ذلك، لإقامة الوزن، لكنّ فيه معنىً حسنا مع ذلك، وذلك أنه أراد أن المدينة كلها تواضعت وليس السور وحده، فذكر السور لأنّه حصن المدينة وحِماها وأنّثَ الفعل لإرادة المدينة أيضا فجمع بين المعنيين.

ونحوه قوله تعالى: **{إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ}**، ولم يقل (قريبة) وذلك لكسب مَعنيَين، وهما قرب رحمة اللهِ وقربُه هو أيضا وليست الرحمة وحدَها قريبةً، وذلك كما قال الله تعالى: **{وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ}**، فجمع المعنيين معا: قربَه وقربَ رحمتِه، فقدّمَ الرحمة وأخبرَ عن الله.

وهذا توسع في المعنى لا يؤديه الأصل فبدل أن يقول: إن رحمة الله قريبة والله قريب جمع ذلك من أخصر طريق وأوجزه فقال: **{إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ}**، نعم قد يكون ذلك لإقامة وزن في شعر، وقد يرد من كلام العرب ما ليس على هذا القصد، ولكنّ البليغَ لا يعدِلُ من تَعبيرٍ إلى تَعبيرٍ إلا لِقَصدٍ وغَرَض.

أبيات الألفيّة:

نوناً تَلي الإعرابَ أو تَنوينًا ... ممّا تَضيفُ احذِفْ كـ(طُورِ سِينا)

والثانيَ اجرُرْ، وَانْوِ (من) أو (في) إذا ... لم يَصلُحِ الّا ذاكَ، واللامَ خُذَا

لِما سِوى ذَينِكِ واخصُصْ أوّلا ... أو أَعْطِه التعريفَ بالذي تَلا

وإن يُشابِهِ المُضافُ (يَفعَلُ) ... وصفًا، فَعَن تَنكيرِهِ لا يُعذَلُ

كـ(رُبّ راجينا عظيمِ الأملِ، ... مروّعِ القلبِ قَليلِ الحِيَلِ

وذِي الإضافةُ اسمُها لفظيةْ ... وتِلكَ مَحضَةٌ ومَعنَويّة

ولا يُضافُ اسمٌ لِما بِهِ اتَّحَدْ ... مَعنىً، وأوّلْ مُوهِمًا إذا وَرَدْ

وربّما أكْسَبَ ثانْ أوّلا ... تأنيثًا اِن كان لِحَذفٍ مُوهَلا

***